الأمم المتحدة S/2000/563

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2000

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

صاحب السيادة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أرفق طيه رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن ممارسات الولايات المتحدة وبريطانيا في عرقلة وتسييس برنامج النفط مقابل الغذاء ومذكرة التفاهم، بقصد إيذاء العراق وإلحاق المزيد من الأذى بشعبه.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير.

(توقيع) سعيد حميد حسن
السفير
الممثل الدائم

140600 140600 00-47618 (A)
0047618

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة،

انقضت فترة أكثر من ثلاثة أعوام على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦، حرصت خلالها حكومة العراق على إنجاح هذه المذكرة باعتبارها إجراء مؤقتا واستثنائيا الهدف منه تخفيف وطأة الحصار الجائر واللاإنساني المفروض على شعب العراق، والمطالبة في نفس الوقت برفع هذا الحصار الظالم بشكل تام ونهائي. ومن أجل ذلك تعاون العراق مع الأمم المتحدة في تنفيذ أحكام هذه المذكرة وهيأ جميع مستلزمات إنجاح تنفيذها بشكل نشيط وموضوعي.

صاحب السعادة،

عندما وافقت حكومة جمهورية العراق على تنفيذ مذكرة التفاهم، كان تفسيرها لنص المذكرة وروحها على أنها إجراء مؤقت، وهذا ما نصت عليه الفقرة ٣ من ديباجة القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بشكل واضح وصريح. وبالإضافة إلى كون المذكرة إجراء مؤقتا فإنها إجراء إنساني بعيد كل البعد عن السياسات المغرضة التي تنتهجها بعض الأطراف المعادية للعراق في مجلس الأمن وأخص منها بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. فقد قامت هاتان الدولتان منذ اليوم الأول لتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء بتسييس هذا البرنامج الإنساني البحت وجعلتا منه إحدى الأدوات لتنفيذ سياستيهما الخارجية المعادية للعراق بهدف الإمعان في إيذاء شعب العراق، وزيادة معاناته، وجعل حياته اليومية أكثر صعوبة، وقتل المزيد من أطفاله ونسائه وشيوخه. كما أن سياسة هاتين الدولتين الهادفة إلى تحريف مذكرة التفاهم عن مسارها الإنساني جعل الكثير من المنصفين في العالم، ومن بينهم موظفو الأمم المتحدة، يرفعون أصواتهم بالاحتجاج على هذه السياسة. وليس أدل على ذلك من استقالة منسقي الأمم المتحدة السابقين في العراق السيدين دينيس هاليداي وفون سبونيك في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ على التوالي، وكذلك استقالة يوتا بوغهارت، مسؤولة برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

صاحب السعادة،

لقد تجسدت سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الصدد بتعليق عقود المواد والسلع والأدوات المدنية التي أبرمتها الجهات العراقية المعنية مع الشركات الأجنبية بموجب مذكرة التفاهم والتي قدمت إلى اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بعد

استكمالها للشروط الإجرائية المقررة من قبل الأمانة العامة بموجب لائحة الإجراءات التي اعتمدتها الأمانة العامة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/92) لأغراض تنفيذ مذكرة التفاهم، التي تبين الفقرة ٩ (ب) منها ما يلي: ''تقوم الأمانة العامة بفحص واستعراض الطلبات وتعميم جميع الطلبات التي تستوفي شروط الإجراءات التي وصفتها اللجنة وتتفق مع خطة التوزيع''. ومن هذا يتضح لسعادتكم أن جميع العقود التي يبرمها العراق والتي تعرض على اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) تكون قد تمت دراستها واستوفت جميع الإجراءات المتضمنة في خطط الشراء والتوزيع التي سبق أن وافق عليها الأمين العام، وأن عملية إقرارها يجب أن تكون عملية إجرائية فقط.

ولكن حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، وبخلاف الحقائق، تتذرعان بأسباب وحجج واهية وغير منطقية وأحيانا مضحكة لتعليق العقود وعرقلتها، حيث دأب مندوباهما على انتهاج سياسة خبيثة في ذلك حين يوافقان أحيانا على استيراد أحد الأجهزة ويعلقان جزءا معينا ضروريا لتشغيل ذلك الجهاز وبالتالي لا تتم الاستفادة منه ويبقى مركونا جانبا بانتظار وصول الجزء الضروري لتشغيله. كما يقومان أحيانا بإلغاء بعض العقود المبرمة مع شركات ذات جنسيات معينة وبعد مرور فترة زمنية يعودان ويوافقان على العقود ذاتها من منشأ آخر. كما يقوم مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا بتعليق العقود تحت ذريعة الاستخدام المزدوج مضافا إليها سبب غريب آخر يدعو للاستهجان هو زعمهم بإمكانية استخدام مواد العقود لغرض صناعة الأسلحة. وينتهجان في أحيان كثيرة سياسة تمييزية بين أبناء العراق بهدف بث الفرقة بينهم، حيث يوافقان على استيراد معدات معينة لمحافظات العراق الشمالية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية) في حين يعلقان عقود المعدات نفسها لمحافظات الوسط والجنوب.

وأود هنا أن أضع أمام سيادتكم بعض الحقائق والمعلومات عن ممارسات ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بخصوص تعليق العقود. فقد قام ممثلا حكومتي هذين البلدين بتعليق (١٨٥ ١) عقدا تشمل جميع القطاعات للمراحل الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من مراحل تنفيذ مذكرة التفاهم. وقد بلغت قيمة تلك العقود المعلقة أكثر من ٦٨٠ ١ مليون دولار. وأدرج أدناه تفاصيل العقود المعلقة وقيمتها حسب القطاعات وذلك بموجب موقف العقود الصادر عن مكتب برنامج العراق بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. وهي كما يلي:

القطاع	المرحلة الرابعة		المرحلة الخامسة		المرحلة السادسة		المرحلة السابعة		المجموع	
	عدد العقود	المبلغ (مليون دولار)	عدد العقود	المبلغ (مليون دولار)	عدد العقود	المبلغ (مليون دولار)	عدد العقود	المبلغ (مليون دولار)	عدد العقود	المبلغ (مليون دولار)
النفط	٧٤	٣٥,٦٧	١٥٨	١٠٦,٤٠	٣٢٣	١٨٢,٤٠	٤٤	٢٤,٢٤	٥٩٩	٣٤٨,٧١
الزراعة	١	٠,٤٥٠	٢	١.٤٧	٤٣	١٠٧,٢٨	١٤	٢٣,٠٧	٦٠	١٣٢,٣٣
الماء والمجاري	٢	١١,٢٣٠	١٠	٢٠,٠٦	٤٥	١١٠,٢٩٠	١	٠,٤٠٠	٥٨	١٤١,٥٨
الصحة	٤	٢,٥٤	٣٤	٤٤,١٧	٥٧	١٠٦,٤٣	٤	١١,٧٦	٩٩	١٦٤,٩٠
التعليم	٤	١,٦٣	١١	٧,١١	٧٤	٥٦,٢٦٠	١	٠,٨٨٠	٩٠	٦٥,٨٨
الكهرباء	–	–	٤٥	٨٦,٠١	٩٢	٣١٣,٣١٠	٢٩	٢٣,٠٧	١٦٦	٤٢٤,٤٨
المواصلات	–	–	٦	٩٣,١٠	٤٠	٨٤,٤٦٠	١٣	٣٢,٨٥	٥٩	٢١٠,٥٩
مستلزمات الغذاء	–	–	–	–	٤٨	١٤٩,١٧	٦	٤٢,٤٥	٥٤	١٩١,٦٢
المجموع	٨٥	٥١,٦١	٢٦٦	٣٥٨,٣٢	٧٢٢	١ ١٠٩,٦٠٠	١١٢	١٥٨,٧٨٠	١ ١٨٥	١ ٦٨٠,٠٩

صاحب السعادة،

أود أن أشير إلى بعض الحقائق المتعلقة بالعائدات المالية المتحققة عن طريق بيع النفط العراقي بموجب مذكرة التفاهم، التي وردت في الملحق رقم ١ من تقرير سعادتكم المقدم إلى مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/520). ففي ذلك التقرير، تشير الأرقام إلى وجود فائض مالي لدى الأمم المتحدة يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار تحقق نتيجة زيادة المبالغ المستقطعة لتغطية النفقات الإدارية للأمم المتحدة، في حين أن حصة المواطن العراقي من عائدات مذكرة التفاهم هي ٢٥٠ دولارا سنويا وهي نسبة، كما يعلم سعادتكم، متدنية جدا ولا تفي بالتأكيد بالاحتياجات الإنسانية وفق المعايير الدولية.

لذا أدعو سعادتكم إلى بذل الجهود للعمل على تحويل هذه المبالغ الفائضة عن حاجة الأمم المتحدة لشراء المواد والسلع للإيفاء بالحاجات الإنسانية للمواطن العراقي بدلا من إبقائها في حسابات الأمم المتحدة وعدم الاستفادة منها. كما آمل من سعادتكم العمل على حث مجلس الأمن على إعادة النظر في النسب التي يتم بموجبها استقطاع الأموال العراقية لتغطية بعض الحسابات وخاصة حساب صندوق التعويضات (٣٠ في المائة) وحساب المصروفات الإدارية للأمم المتحدة (٢,٢ في المائة) وحساب اللجنة الخاصة المقبورة (٠,٨ في المائة) وذلك لتوفير مبالغ إضافية لصرفها لسد الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

صاحب السعادة،

وفي الوقت الذي أعرض فيه عليكم هذه الحقائق أود أن أشير إلى ما جاء في الفقرة ٨٤ من تقرير سعادتكم المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الوثيقة S/2000/208) وأقتبس: ''ثمة ضرورة ملحة لإعادة النظر من جديد في الإجراءات المتعلقة بالموافقة على الطلبات للحد من العدد المفرط من حالات إرجاء النظر في الطلبات الذي ما فتئ يؤثر تأثيرا سلبيا في مجمل عملية التنفيذ التي يضطلع بها البرنامج''. نهاية الاقتباس.

إنني أناشدكم التدخل لمعالجة هذا الوضع الشاذ الذي تختلقه حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا وإبلاغهما ضرورة الكف عن اتباع سياسة إيذاء العراق وإلحاق المزيد من الأذى بشعبه. وأنهما تتحملان المسؤولية الدولية الكاملة عن أعمالهما العدائية اللاقانونية واللاشرعية ضد العراق وشعبه. وإن على حكومتي واشنطن ولندن أن تفهما وتدركا أن السياسة الإجرامية التي تتبعانها ضد العراق والتي تؤدي كل يوم إلى موت أعداد كبيرة من الأطفال والنساء والشيوخ في العراق لن تجلب للولايات المتحدة وبريطانيا أي مكاسب، إنما تلحق بهما العار والخزي في الحاضر والمستقبل.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق